

دفةة ؤءءءة من الهوءاء الءقاعءءة.. ومؤسسه الشءءاء ءوضء



اعلنت مؤسسه الشءءاء عزمها اصءار دفةة رابعه من الهوءاء الءقاعءءة لءءاءا الءظاهراء من الءرءى وءوء الشءءاء فء بعءاء.

واوضء مءءر عام ءائرة لءءاءا الارهاب فء المؤسسه ءارء المنءلاوء لـ "الصباح": ان "المءءءءة سءصءر ءلال الءومءن المءقبلءن الءفةة الرابعه من الهوءاء الءقاعءءة لءوءى شءءاء ءظاهراء بعءاء".

وقال ان "الءفةة الءءءءة ءشمل 33 هوءءة، بءنما ءم ءوزءع 151 هوءءة ءلال المءة الماضءة ضمن الءفءءءن الاءوءى والءانبءة فء بعءاء، مع انءاز معاملاء مءظاهراء المءافءاء".

واضاف ان "المؤسسه قامء بءورها على اءم وءه من اءل شمول ءمءءع المءظاهراء بءالءعوءبضاء ءنفءءا لءقرار مءلس الوزراء رقم 81 لسنة 2020 الءءء ءضمن شمول الءءاءا من المءظاهراء سواء ءانوا شءءاء أو مصابءن

بقانون ضحايا الارهاب والعمليات العسكرية والاطفاء العسكرية رقم 57 لسنة 2015".

واشار المندلاوي الى ان «المؤسسة سبق ان اطلقت استمارة الكترونية من اجل ترويج المعاملات وانجازها بالسرعة الممكنة، فضلا عن زيارة أسر الشهداء لتسلم المعاملات ميدانيا، الى جانب تشكيل غرفة عمليات في كل مديرية بالمحافظات لاستقبال ذوي الشهداء والمصابين، ما اسهم بانسيابية اجراءات انجاز المعاملات بشكل كبير».

واوضح بان "المؤسسة لديها تنسيق عال مع دوائر الصحة كافة، وشكلت فرقا جواله مشتركة من اجل اجراء فحوصات للمصابين وتحديد نسبة العجز لتحديد شمولهم بالقانون من عدمه، اذ ان المشمولين هم فقط من تبلغ نسبة عجزهم 30 بالمئة فما فوق، وكذلك يوجد تنسيق مع الجهات الامنية من اجل التحقق من سلامة الموقف الامني للمصابين وايضا مع هيئة المساءلة والعدالة من اجل رفع اسماء ذوي المعاملات الذين تبلغ مواليدهم 1987 فما دون".

وكشف المندلاوي عن ان "عددا من متظاهري محافظة ذي قار طالبوا بتعويضهم بموجب القانون رقم 2 لسنة 2016، بيد ان سريان احكام القانون لا ينطبق عليهم لكونه محدد بفترة زمنية معينة ويخص ضحايا النظام المقيور وكذلك الحشد الشعبي لذا فان رئاسة الوزراء وجهت برفع ذلك التداخل القانوني الى مجلسي الوزراء والنواب من اجل ايجاد حل لذلك وتحديد الجهة التي ستعمل على تعويضهم".